

بعد عام على الميثاق: لنضع النقاط على الحروف

والدولة، وبدون ذلك التفاؤل يسود القنوط واليأس والاشمئزاز. ولا مجال للتشاؤم حتى عندما تشتد الظروف ضيقا. ولكن التفاؤل لا يمنع من طرح التساؤلات، وقد يتحول الى قنوط ويأس عندما تتحاشى السلطة طرح المشاريع التي تدفع نحو التفاؤل. اما التفاؤل المفرط في غياب حكم القانون ففي غير مكانه، ومن شأنه ان يعيق حركة الشعب نحو التكامل السياسي وتحكيم القانون. ويزيد من عمق الاحساس بقدر من اليأس حالة الركود في ما يتعلق بعودة العمل بدستور البلاد. ففي هذا الجانب ما تزال عقلية الحكم تخشى من اتخاذ القرار الحاسم الذي يعيد الى البلاد استقرارها السياسي في ظل حكم الدستور، مع العلم بان ذلك الدستور هو الذي يوفر للحكم شرعيته ويحفظ له أمنه واستقراره. ولقد عاشت البلاد في ظل حكمه فترة متميزة من حيث الاستقرار والتلاحم بين الشعب والحكومة. ولم تحل المصائب على البلاد الا بعد تعليق العمل به.

وهناك الآن قلق كبير مما يتم في الخفاء من محاولات لتغيير مواد ذلك الدستور. ووفقا لبعض المعلومات غير المؤكدة فسوف تقوم لجنة تغيير الدستور التي تعمل سرا بتغيير اكثر من اربعين مادة تنظم الممارسة البرلمانية والحريات العامة، ويتوقع ان تحل مكانها مواد تقيد المشاركة الشعبية والحريات خصوصا مع اضعاف الصفة الدستورية على مجلس الشورى الذي ارتبط اسمه بالحقبة السوداء، والذي يمثل لشعب البحرين واحدة من أسوأ المراحل في تاريخ البلاد. ان تغيير دستور البلاد انتهاك صريح وخطير للوثيقة الاساسية التي تحكم العلاقات بين شعب البحرين والعائلة الخليفية الحاكمة، ويزداد خطورة عندما تتم التغييرات من جهة واحدة فقط بدون اي حوار حولها وبدون الالتزام بالمادة ١٠٤ التي تحصر صلاحية التغييرات الدستورية بالمجلس الوطني المنتخب. والامل ان يتشكل لدى المعنيين بالامر ادراك لخطورة هذه الاجراءات غير الدستورية على مستقبل العلاقة بين الشعب والحكومة وما قد يترتب على ذلك من تراجع للمشروع الاصلاحى. ومع ملاحظة التلكؤ في تطوير الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة للمواطنين وفشل الحكومة في توفير فرص للعاطلين، يتضح مدى خطورة الموقف. اما التغيير السكاني الذي لم يتوقف في السنوات الاخيرة فقد أصبح مصدر قلق لابناء البحرين الذين يقرأون وراء ذلك محاولة لاعادة صياغة التركيبة المجتمعية بما يتوافق مع خطط الحرس القديم الهادفة لخنق الحريات العامة وابقاء البلاد تحت حكم مستبد.

من هنا ففي الوقت الذي تقدر فيه الخطوات الايجابية التي اتخذها سمو الامير لوقف التدهور السياسي والامني في البلاد، فاننا نعبر عن قلقنا المتصاعد ازاء ما نرى من تلكؤ في عملية الاصلاح السياسي التي تبدأ باعادة العمل بدستور البلاد، وما يشعر به المواطنون من ركود الوضع الاقتصادي وغياب مشروع اصلاح سياسي جاد، والاستمرار في حماية مرتكبي جرائم التعذيب بحق ابناء البحرين. وأملنا ان تكون مناسبة مرور عام على الميثاق الوطني فرصة لاعادة تقييم الواقع الجديد في البلاد والقبول بمبدأ العمل بدستور البلاد كخطوة اولى تسبق كل الاجراءات الاخرى (ومن بينها الانتخابات البلدية). فقد انتهت الاجواء المهرجانية وحقان اوان كطف ثمار المشروع الاصلاحى، واهم تلك الثمرات احترام

عندما طرح سمو أمير البلاد مشروعه الاصلاحى كانت قلوب ابناء البحرين تتطلع للخلاص من ربع قرن من العذاب، فجاءت مبادرات سموه لتلقى الترحيب في نفوس المواطنين، ولتتردد اصداؤها في ربوع البلاد قاطبة. فالخروج من عنق الزجاجة كان ضروريا لبدء مرحلة جديدة في تاريخ البحرين، ولتحريك الوضع باتجاه التنمية والاستقرار. وبدأ الانفراج باطلاق سراح السجناء السياسيين الذين اعتقلوا ظلما وعذبوا وانتهكت حقوقهم بدون مراعاة لحرمة او حق او دين او اخلاق. ثم جاء قرار السماح بعودة المبعدين ثم الغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة ليبدأ شعب البحرين حياة جديدة في ظل اجواء خالية من الجحيم الذي فرض على البلاد بقسوة شديدة عبر العقود المتواصلة. وجاءت القرارات المتتالية التي سمحت بتشكيل مؤسسات المجتمع المدني وبدأ نقاش فيه قدر من الحرية حول القضايا التي تهم البلاد. وتفاعلت تلك التطورات لتحرك الوضع الراكد بشكل لم تشهده البلاد منذ ايام المجلس الوطني، وشعر الامير بأهمية الانفتاح على الشعب وكسر الحواجز التي يصطنعها اعداء الحرية والانسانية.

هذه التطورات لم تمنع من استمرار القلق لدى القوى السياسية التي خاضت المعركة السياسية وقدمت التضحيات الكبيرة من اجل تحقيق المجتمع الذي تسوده قيم الحرية والكرامة. في هذه الاثناء بدأ لم الشمل الذي تمزق في الحقبة السوداء، واجتمعت العائلات التي شتنتها سياسات الحرس القديم بالسجن والابعاد. والتقى ابناء البحرين على ارض الوطن ليثبتوا للعالم وعيهم وحبهم لوطنهم وتقديرهم لكل خطوة ايجابية تضع الانسان وقيمه قبل كل شيء. وطرح امير البلاد مشروع الميثاق الوطني الذي تختلف نظرات المواطنين تجاهه. وبرغم التصويت الشعبي الساحق لصالح هذا الميثاق فقد بقي غامضا في نفوس المواطنين، وما يزال كذلك حتى اليوم. وعندما أعلنت حركة احرار البحرين معارضتها لذلك الميثاق قدم سمو الامير عددا من الضمانات التي تحفظ لدستور البلاد مرجعيته الحاسمة على الميثاق وتخضع صلاحيات الامير لمواد ذلك الدستور. وقد ذهب ابناء البحرين الى صناديق التصويت بهدف واحد: الخروج من الحقبة السوداء الى عالم اوسع تسوده قيم العدالة والحرية وتخفي منه سياسات القمع والاستبداد وانتهاك حقوق الانسان. وكان واضحا في اذهان المواطنين ان تصويتهم لصالح الميثاق يعني التصويت لعودة العمل بدستور البلاد الذي عطل العمل بمواده الرئيسية منذ اغسطس ١٩٧٥. ولم يشعروا ابدا انهم سيظلون محكومين بالميثاق الى الابد.

بعد عام واحد من ذلك التصويت الجماهيري، ما يزال الغموض يلف المعادلة السياسية في البلاد. ويتساءل المواطنون: أين هو الدستور الذي ناضلنا من اجله ربع قرن؟ وأين هي الاجراءات التي تكرر الثقة بين الحكم والشعب خصوصا في ما يتعلق بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب؟ ولماذا لم يجر اي تغيير في جهاز القمع الذي أسسه ايان هندرسون؟ وأين هو التغيير الوزاري الذي يأتي بحكومة يتمتع وزراؤها بعقلية تستوعب معاني الاصلاح السياسي والممارسة الدستورية واحترام حقوق الانسان؟ وأين هي الاجراءات التي تحمي المال العام بعد عقود من السرقات والممارسات الملتوية؟ وثمة تساؤل مهم يطرح نفسه: أين هو حكم القانون؟

التفاؤل ضروري لتحريك الجانب الايجابي في حركة الناس والمجتمع

١ يناير: بيان اتحاد الطلبة البحرنيين

أصدر اتحاد الطلبة البحرنيين - تحت التأسيس - البيان التالي:
«إقرار (مجلس طلبة جامعة البحرين) .. خطوة صحيحة تؤكد ضرورة الاتحاد الطلابي
بعد طول انتظار وترقب استقبال طلاب وطالبات جامعة البحرين بالفرح الكبير خبر الإقرار النهائي لموضوع (مجلس طلبة جامعة البحرين)، وهي خطوة هامة تأتي استكمالاً للتقدم والازدهار المتوالي الذي تعيشه البلاد بفضل مبادرات القيادة و أبناء الشعب بكل فئاته وانتماءاته .
وبإصدار وزير التربية والتعليم رئيس مجلس أمناء جامعة البحرين الدكتور محمد بن جاسم الغتم قرار تنظيم هذا المجلس أصبح من المأمول أن يكون الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام طلبة الجامعة لإطلاق شعلة النشاط الطلابي الجاد وإبراز القدرات والإمكانات الطلابية المتنوعة التي لم يكن متاحاً لها في السابق أن تتحرك بحرية وانضباط في ظل غياب اللجان والمؤسسات الطلابية المستقلة التي ترعى الطلبة وتحضن إبداعاتهم الخلاقة .

وفي هذا الإطار ؛ فإن (اتحاد الطلبة البحرنيين) يؤكد بأن هذا القرار يعدّ خطوة إيجابية على الطريق الصحيح، وأنه في حال العمل على تثبيت الوجود الطلابي الحر داخل هذا الكيان الجديد فسوف يتحقق ما هو أفضل لمستقبل الطلبة

٦ يناير: تضامنا مع الشعب الفلسطيني

تظاهر مئات البحرنيين امام مكاتب الامم المتحدة في المنامة تضامنا مع الشعب الفلسطيني.
وشارك في التجمع الذي دعت إليه جمعية نسائية بمناسبة "يوم الشهيد الفلسطيني" مئات النساء والأطفال وممثلون لجمعيات أهلية وفعاليات سياسية حملوا الشموع والورود والأعلام الفلسطينية وصور أطفال فلسطينيين قتلهم الجيش الإسرائيلي.
ووقع المشاركون في التظاهرة على مذكرة مرفوعة للأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان تطالب ب"توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ووقف سياسة البطش والاعتقالات التي تمارسها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني".
وشهدت البحرين منذ اندلاع الانتفاضة في ايلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تظاهرات عدة دعما

اجمالي القوة العاملة في البحرين.

٨ يناير: مظاهرة أخرى للعاطلين

تظاهر مئات من البحرنيين العاطلين عن العمل امام مبنى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مدينة عيسى (جنوب المنامة) مطالبين بسرعة توفير وظائف لهم ووقف تجنيس الأجانب. وجاءت هذه المظاهرة قبل يومين من لقاء دعا إليه وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبد النبي الشعلة بمشاركة عدد من المتخصصين والمسؤولين لمناقشة موضوع الحد الأدنى للأجور. ويشار الى أن البحرنيين لا تطبق مبدأ الحد الأدنى للأجور على اي من البحرنيين والأجانب المقيمين فيها.

وسار المتظاهرون واغلبهم من الشباب من دوار وزارة العمل في شارع الاستقلال مروراً بجامعة البحرين ومبنى صحيفة اخبار الخليج وهم يرفعون لافتات تطالب بسرعة توظيف العاطلين عن العمل واحلالهم مكان العمال الاجانب وتنتقد التجنيس.

وقال احد المتظاهرين ان المظاهرة تأتي تعبيراً عن استياء العاطلين عن العمل من بطء اجراءات توظيفهم وضد سياسة التجنيس.

وكانت حكومة البحرين اعلنت في مايو (أيار) الماضي تخصيص ٢٥ مليون دينار بحريني (حوالي ٦٦ مليون دولار) لحل مشكلة البطالة عبر برامج تدريب وتأهيل وصرف مساعدات شهرية للعاطلين لمدة ستة أشهر. وبدأت وزارة العمل في مايو الماضي صرف مساعدات للعاطلين من مستحقي المساعدة الشهرية التي اعلنتها الحكومة وتبلغ سبعين ديناراً (حوالي ١٨٥ دولاراً) للعازب ومائة دينار (حوالي ٢٦٥ دولاراً) للمتزوج. وواجهت توزيع هذه المعونات عراقيل بيروقراطية حرمت عدداً غير قليل من العائلات منها.

ويبلغ عدد العاطلين عن العمل في البحرين يتراوح ما بين عشرين وثلاثين الفا. لكن وزارة العمل اعلنت ان عدد العاطلين عن العمل الذين تم تسجيلهم حتى ابريل (نيسان) الماضي بلغ ٩٦٧٠ شخصاً.

٩ يناير

إخلاء سبيل خمسة من العاطلين

المنامة - اف ب: اعلن مصدر امني بحريني امس ان السلطات افرجت عن خمسة اشخاص اوقفوا في تظاهرة للعاطلين عن العمل جرت مساء امس الاثنين بعد تظاهرة اولي جرت صباحاً. وقال المصدر لوكالة فرانس برس ان قوات الأمن تدخلت لفض المسيرة التي قام بها بعض العاطلين عن العمل مساء امس بعد ان بدأ بعضهم

ولمسيرة العمل الطلابي في الجامعة، وفي الوقت نفسه ؛ فإن الاتحاد يرى بأن هذه الخطوة ستكون حافزاً إضافياً لاستمرار مساعيه من أجل الحصول على الترخيص الرسمي لأن وجوده سيكون ضرورياً لتعزيز الأهداف والأنشطة المعلنة لمجلس طلبة الجامعة، كما وسيكون للاتحاد دوره الإيجابي الكبير في تقديم الجهود والبرامج المختلفة التي سترشد مسيرة المجلس وتضمن نجاحه واستمراره المثمر .

وإلى جانب ذلك ؛ فإن شعور البهجة بهذا القرار الهام يجب ألا يغفل أهمية أن يكون المجتمع الطلابي في الجامعة على وعي تام لطبيعة اللانحة التي تضمنها القرار، وأن يواصل الطلبة حضورهم الفاعل من أجل رصد ومتابعة واقع التطبيق الفعلي للقرار واتخاذ الموقف منه بحسب جدية هذا التطبيق، لاسيما وأن الغموض لازال يلف بعضاً من لوائح المجلس الداخلية، كما أن اشتراط القرار تنسيق المجلس مع عمادة شؤون الطلبة في إعداد السياسة العامة للمجلس يمكن أن يولد العديد من الأسئلة والهاجس لدى طلبة الجامعة . ولذلك فإن مجموعات الطلبة الزملاء الذين أفلحت جهودهم في إقناع إدارة الجامعة لتبني مشروع المشاركة الطلابية المباشرة في الحياة الجامعية وأدى إلحاحهم المتواصل إلى جني هذه الثمرة ؛ مدعوون لمواصلة البحث والمساءلة والمناقشة الدائمة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكتسبات التي تخدم

للشعب الفلسطيني.

٦ يناير: مظاهرة العاطلين عن العمل

نظم العاطلون عن العمل مظاهرة جرى تفريقها من قبل قوات الامن. وقال شهود ان الشرطة البحرينية استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق مجموعة من العاطلين الذين تجمعوا في مقر وزارة العمل للمطالبة بوظائف. وقال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل البحريني عبد النبي الشعلة ان نحو خمسين من طالبي الوظائف دخلوا وزارته صباح الاثنين (٧ يناير) ورفضوا المغادرة ولكنه لم يفصح عن مزيد من التفاصيل.
واظهرت الارقام الرسمية التي اعلنت الشهر الماضي ان هناك نحو ١٥٨٠٠ باحث عن العمل مسجلين كعاطلين لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية البحرينية وذلك حتى شهر ديسمبر الماضي. وهذا الرقم يمثل اعلى مستوى بطالة مسجل في تلك الدولة الخليجية ويمثل نسبة خمسة في المائة من

بالإخلال بالأمن عندما قاموا برشق بعض السيارات في الشارع بالحجارة.

٩ يناير: تجميد حسابين مصرفيين

أعلنت إدارة الرقابة المصرفية في البحرين أنها جمدت مؤقتاً حسابين مشبوهين في إطار الحملة التي تنزعمها الولايات المتحدة لتجفيف الموارد المالية لجماعات يشتبه بأنها إرهابية. ويأتي الإجراء في وقت أكد فيه مسؤول أميركي أن واشنطن اكتشفت وجود حسابات مشبوهة في منطقة الخليج.

فقد قال مدير إدارة الرقابة المصرفية في مؤسسة نقد البحرين خالد عتيق إن المؤسسة جمدت مؤقتاً حسابين مصرفيين مشبوهين أحدهما شخصي والآخر تابع لمؤسسة مالية. مضيفاً أن مؤسسة نقد البحرين قامت بهذه الخطوة نهاية الشهر الماضي. وأنها تنتظر حالياً الحصول على توضيحات من وزارة الخزانة الأميركية بشأن مبررات تجميد هذين الحسابين خلال شهر واحد. وإلا ستضطر لرفع التجميد عنهما.

وأشار عتيق إلى أنه إذا حصلت المنامة من الأميركيين على مبررات وأفية لتجميد الحسابين. فإنه سيتعين على مؤسسة نقد البحرين الحصول على أمر قضائي بإغلاق هذين الحسابين. موضحاً أن الحساب الشخصي المجمد مؤقتاً ليس جديداً. وأنه فتح منذ حوالي ثلاث سنوات. وقالت مصادر مصرفية بحرينية إن المؤسسة المالية التي تم تجميدها هي مؤسسة مالية إسلامية. يشار إلى أن هذه هي أول مرة تعلن فيها البحرين التي تعتبر مركزاً مهماً للنشاطات المصرفية في الخليج، تجميد حسابات مشبوهة.

من جهة أخرى قال المحقق في الجرائم المالية في وزارة الخزانة الأميركية جون كاسارا إن المحققين الأميركيين توصلوا إلى بعض الحسابات المشبوهة في المنطقة. بيد أنه رفض الإفصاح عن عدد هذه الحسابات أو البلدان التي فتحت فيها.

وقال كاسارا الذي يشارك في مؤتمر مكافحة غسل الأموال بالمنامة إن المشكلة الأساسية التي تواجه جهود تعقب الحسابات المشبوهة هي "غياب اتفاق دولي صريح ينظم عمليات تقصي الحسابات المشبوهة التي تستخدم لغسل الأموال أو لتمويل النشاطات الإرهابية". مضيفاً أن هناك ٥٨ هيئة وطنية لمكافحة غسل الأموال منتشرة في العالم. وأوضح أن هناك حاجة قائمة إلى إرادة دولية وقاعدة معلومات وتشريعات تنظم عملية مكافحة غسل الأموال.

وبشأن الاتهامات الموجهة للمصارف

الإسلامية بتورطها في تمويل نشاطات يشتبه بأنها إرهابية قال كاسارا إن هذه الاتهامات ليست رسمية وتبدو جزءاً من رد فعل طبيعي لهجمات ١١ سبتمبر/ أيلول الماضي.

المصدر: وكالات

١١ يناير: غلق موقع إعلامي مستقل

قامت شركة بتلكو مؤخراً بإغلاق موقع منتديات البحرين

(www.montadayat.com)

ومنع الزوار من داخل البحرين بالدخول اليه بدون ذكر أية أسباب مقنعة، في خطوة تعتبر تقييداً للحريات العامة. مع العلم بأنه يمكن لزوار الموقع (من خارج البحرين) من زيارة الموقع، ألا أنه لا يمكن للزوار (من داخل البحرين) زيارته وتصفح محتوياته!! وهو ما ينفى حصول أي خلل فني من قبل الموقع.

وقد قامت إدارة منتديات بالتعاون مع بعض الأخوة بالاتصال بشركة بتلكو للاستفسار عن أسباب غلق الموقع، ألا أنهم لم يحصلوا على جواب مقنع لعدم تجاوبهم مع الاتصالات المستمرة. وهو مما أدى إلى فتح موقع آخر بعنوان

(www.montadayat.net).

وذكرت بعض المعلومات ان قرار الاغلاق جاء بقرار رسمي من الشركة وليس بسبب عطل فني، كما ادعى بعض مسؤوليها.

١٦ يناير

العاطلون يتظاهرون مجدداً

١٢ يناير: مطالبة وزير خارجية العراق بالإفصاح عن مصير بحرينيين

خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية العراقي ناجي صبري الى المنامة (وهي الاولى من نوعها منذ غزو العراق للكويت) طالبت شخصيات بحرينية ان تتقدم وزارة الخارجية بطلب رسمي للوزير العراقي للإفصاح عن مصير الطلاب البحرينيين الذين اختفوا في النجف العام ١٩٩١ بعد قمع السلطات العراقية لانتفاضة شعبية ذلك العام. والبحرينيون المختفون هم: السيد حسن علي كاظم شرف،، الشيخ فاضل عباس احمد عباس العماني، الشيخ محمد جواد عبد الرسول حسين، الشيخ جعفر مختار، الشيخ احمد عبدالله الموت، عيسى حسن عبد الحسين، الشيخ فاضل السعدي، الشيخ رضا أحمد شهاب، وأسامة عيسى

خرج قرابة ١٥٠ عاطلا عن العمل في مظاهرة سلمية في المنطقة الدبلوماسية بالمنامة، بعضهم كان يحمل الخبز، رافعين شعارات تطالب الحكومة بتوظيفهم. وكان عدد من المتظاهرين يحمل شهاداتهم الجامعية بينما كانوا يهتفون بمطالبهم. وقد جابت المظاهرة المنطقة الدبلوماسية بينما كانت قوات الامن تسيير بالقرب من المتظاهرين. وهذه ثالث مظاهرة للباحثين عن عمل خلال شهر واحد. الا ان هذه المظاهرة تميزت بسلميتها الكاملة دون اضطرابات مشابهة لما حدث في السابق. ويرجع الامر حسب قول احد المشاركين - لتعقل المتظاهرين واداركهم بأن العمل السلمي يوصل رسالتهم ويبعد عنهم مايشوه مشروعية مطالبهم.

من جانبه قال عبد الله علي الميزو، رئيس لجنة الباحثين عن العمل الذي انتخب في اكتوبر الماضي، ان بعض الشباب اساء فهم تصريح وزير العمل الذي قال فيه ان ٢٠٠ شاركوا في المظاهرة امام ديوان الخدمة واعتقد هؤلاء الشباب ان الوزير يقول بان عدد العاطلين ٢٠٠ فقط. وهذا كاد يسبب قلاقل غير محمودة بسبب اساءة الفهم. ودعا الميزو الباحثين عن عمل ان لا يخرجوا عن النطاق السلمي والحضاري وقال ان اللجنة التي انتخبها الشباب الباحث عن عمل بعثت رسائل للوجهاء والمسؤولين مرفقة معها هموم العاطلين ودعوناهم للوقوف معنا لان القضية انسانية ووطنية ولا بد من مشاركة الجميع لكي لا تفلت الامور. كما ان اللجنة بصدد الاتصال بالشركات لمطالبتهم بتوظيف المواطنين محل العمالة الاجنبية للحد من تفاقم اللازمة. ودعا الشباب للهدوء لكي لا يفقد الباحثون عن عمل الفرص التي وعد به بعض المسؤولين في وزارة العمل وديوان الخدمة. وقال الميزو ان نتائج التحركات سيتم الاعلان عنها خلال فبرابر القادم من خلال نشرة ستوزع في جميع ارجاء البحرين.

واللجنة لديها مسئول للاتصالات وهو السيد حسن سنبل (هاتف ٩١٦٣١٥٣) ويمكن من خلاله الاستفسار عن اخر التطورات.

١٩ يناير

بيان خريجات الخدمة الاجتماعية

نحن خريجات بكالوريوس (خدمة اجتماعية) من جامعة البحرين تكبّدنا الكثير مادياً كون الغالبية منّا دفعت ما لا يقل عن ٦٠٠٠ دينار. وعانينا الأكثر خاصة إننا استغرقنا قرابة السبع سنوات في دراستنا حتى جاء اليوم المرتقب يوم تخرجنا وحملنا لهذه الشهادة التي نُؤمّل وأهلينا من وراءها الكثير مادياً

ومعنوياً شخصياً ومجتمعياً .

وخرجنا وكنّا روح عظيمة وطاقة جبّارة لخدمة هذا الوطن الغالي من خلال ولوج مؤسساته ومساعدة أبناءه وتطبيق ما درسناه ووعيناه بكل إخلاص ووطنية تستبقنا في كل ذلك الرسالة السماوية الربانية بتمجيد العلم والمتعلمين ومباركة العمل والعاملين، وما نحن قد تعلمنا ونرغب بالمزيد ولكننا ننتظر تطبيق الوعود وتلمس الأمل الموعود، خاصة ذلك الوعد الأخير الصارم الذي قطعه الوالد الحاني على نفسه الأبية " وزير التربية " بأن يكون لكل ٢٥٠ طالباً أخصائي اجتماعي .

صحيح أن الأمر في بداياته ومعلوم أنه تمّ توفير البعض والاتصالات تتوالى ولكن ما جعل الأمر أكثر إثارة للشك والريبة هو اقتصر الاتصالات على البعض وتعمدّ التوظيف لهم واستقصاء المظلومية لنا، خاصة وإن فينا الأقدم في التخرج والأعلى في المعدلات ومن اجتاز المقابلة والامتحانات .

سعادة الوزير : لقد قدمنا إلى وزارتك الموقرة من أجل المطالبة بحق من حقوقنا التي نصّ عليها الدستور والميثاق بأن يكون لكل مواطن حق العمل وخدمة الوطن بكل ما يملك من طاقات يستطيع أن يصقلها في أي مجال كان . وهذه خطوة من خطوات قد تكون الأولى والأخيرة بقراركم أنتم لحل المشكلة والعدالة في التوظيف .

٢٥ يناير: لماذا يا حكومة الكويت؟

في خطوه جريئة من المواطنين البحرينيين المنوعين من الدخول لدولة الكويت الشقيقة و إصراراً منهم على غلق هذا الملف فقد قرروا الذهاب إلى دولة الكويت في يوم الجمعة ٢٥ يناير ٢٠٠٢ للاعتصام في الحدود ورفع قضيتهم إلى الرأي العام الدولي. وجاء هذا القرار نتيجة عدم التجاوب من السلطات البحرينية و الكويتية مع هذه القضية ورغم الإفراج السياسي في دولة البحرين. وكان مواطنون بحرينيون قد توجهوا إلى دولة الكويت ولكن السلطات الأمنية الكويتية لم تسمح لهم بالدخول بسبب قانون أمن الدولة الذي كان معمولاً به في البحرين.

وبعد وصول المواطنين البحرينيين إلى نقطة الحدود الكويتية (النويصيب) قرروا الاعتصام بعد أن منعوا من الدخول، وبعد ذلك تمت الاتصالات مع النشطاء السياسيين والنواب البرلمان الكويتي وبالأخص النائب عبد المحسن جمال الذي اتصل بوزير الداخلية الكويتية من أجل حل هذا الموضوع. وبعد محاولات دامت قرابة ٣ ساعات تمت الموافقة على دخول المواطنين البحرينيين إلى دولة الكويت وهم: علي عبد الله عيسى الجريش، عادل جاسم مكي حبيب، السيد احمد السيد عدنان ناصر العلوي، حسين جاسم الحايكي، ياسر منصور حسن محسن، فاضل ميرزا احمد علي العجمي، محمد ميرزا احمد عاشور، حسين منصور حسن محسن، حمزة عيد ومحمود الحلال.

وهناك عدد آخر من المواطنين البحرينيين لا يسمح لهم بدخول الكويت وهم: حسين علي احمد حبيب، جواد احمد ابراهيم، ياسر مكي عيسى العصفور، عادل جاسم الحايكي، علي جاسم الحايكي، صادق السيد جعفر عطية علوي، السيد ناصر احمد محمد شرف.

وناشد عدد من الناشطين في هذا المجال الجهات المختصة

١٩ يناير

المعارضة في البحرين تغتزم الحريات المتزايدة

بثت وكالة انباء رويتر في ١٩ يناير ٢٠٠٢ التقرير التالي حول البحرين كتبه مراسلها في البحرين

قبل عام كان حسن مشيمع يقبع في أحد سجون البحرين بسبب نشاطاته المعارضة للحكومة أما منصور الجمري فهو في المنفى يعمل كناطق باسم جهة بحرينية معارضة . أما الآن فقد عاد الإثنان وهما من الطائفة الشيعية إلى الانحراط في الحياة في البحرين حيث يتم مناقشة أمور سياسية حساسة بحرية مطلقة في ظاهرة قلما وجدت في دول الخليج المحافظة.

جاء التحول في البحرين التي هزتها احتجاجات مناهضة للحكومة في التسعينات قامت بها جماعات من الطائفة الشيعية بعد قيام أميرها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة باصلاحات سياسية غير مسبوقه . وتعهد الشيخ حمد الذي تسلم دفة الحكم بعد موت والده عام ١٩٩٩ العام الماضي بأن يلعب الشعب دوراً أكبر في البحرين وأفرج عن مئات من المعتقلين السياسيين وسمح للمعتدين بالعودة بالإضافة إلى إلغاء قانونين للطوارئ بهدف توحيد البلاد. وقال أحد الدبلوماسيين الغربيين: «هناك رغبة حقيقية في التحرر على المستويين السياسي والاقتصادي». وأضاف: «المخاوف الأمنية هي جزء من الماضي».

وعقد الجمري ومشيمع بالإضافة إلى عبدالرحمن النعيمي الذي عاد إلى البحرين بعد ٣٠ عاماً في المنفى ندوة في أحد النوادي قبل اسبوعين لبحث اعادة العمل بالانتخابات البلدية في هذه الجزيرة وحضرها حوالي ألف شخص. يقول مشيمع الذي أفرج عنه العام الماضي بعد أن أمضى خمس سنوات في السجن «منذ أن بدأ الأمير الاصلاحات فان البحرينيين يقومون بالتعبير عن آرائهم حول أمور مهمة بحرية تامة من خلال الندوات والمجالس»

وتعهدت البحرين العام الماضي باعادة العمل بالانتخابات البلدية حيث يحق للمرأة التصويت في الانتخابات وكذلك انتخابات للمجالس البلدية . والبحرين وهي محمية بريطانية سابقة كانت لديها انتخابات بلدية في العشرينات وتوقفت في أواخر الستينات . ومن ذلك الوقت يتم تعيين المجالس من قبل الحكومة.

وقال السفير البريطاني لدى البحرين بيتر وليام فورد: «نستطيع أن نتطلع إلى الانتخابات البلدية بثقة، ستؤكد الانتخابات قوة الديمقراطية وستعطي بداية جيدة للانتخابات البرلمانية / الوطنية». وأضاف: «أن وجود الاتحادات والاعلام المفعم بالحياة بالإضافة إلى استقلال القضاء كلها اشارات صحية».

وقضت محكمة بحرينية أوامير الشهر الحالي لصالح كاتب بحريني اتهم من قبل وزارة الاعلام باثارة النعرات الطائفية في هذه الدولة الخليجية حيث يلتزم الصحفيون بالمراقبة الذاتية. كما أعطت البحرين التي يبلغ عدد سكانها ٦٥١ ألف نسمة الضوء الأخضر لإصدار صحيفتين جديدتين باللغة العربية في خلال أقل من شهرين .

وسيقوم منصور الجمري الذي عاد إلى البحرين العام الماضي بعد ١٥ عاماً قضاها في المنفى باصدار احدي الجريدتين .

وقال الجمري لرويتزر: «اتخذ الأمير خطوات هامة خلال الاثنى عشر شهرا الماضية محولا البحرين إلى دولة متحضرة». والجمري هو واحد من حوالي ١٢ شخصاً أسسوا حركة أحرار البحرين عام ١٩٨٢ .

كما عاد إلى البحرين العشرات من الناشطين الذي كانوا يعيشون في المنفى منذ اصدار الشيخ حمد عفوا شاملا في شهر فبراير العام الماضي ولكن البعض فضل حالياً الاستقرار في الخارج مثل سعيد الشهابي وعلاء اليوسف وهما من قياديي حركة أحرار البحرين .